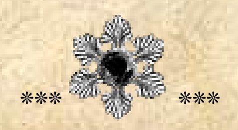
الخِدَاعُ الدِّيمُقْرَاطِيُّ





Feriduddin AYDIN
feriduddin@gmail.com

دار العِبَر للطباعة والنشر
Al-Ibar Publishing
İstanbul-2023

الخِدَاعُ الدِّيمُقْرَاطِيُّ

الديمقراطيةُ من أكثرِ المصطلحات السياسيَّةِ شيوعًا والأكثرِ غموضًا في الوقتِ ذاتِهِ. وهي لفظةٌ يونانيةُ الأصل بمعنى "سُلْطَةِ الشَّعْب". يزعُمُ مَنْ يعتمدُ هذا التعريفَ "أن الشعبَ في النظامِ الديمقراطِيِّ هو الذي يحكمُ نَفْسَهُ بِنَفْسِهِ، وأنَّها مصدرُ القانونِ الذي تخضعُ له المجتمعُ والدولةُ، وأنَّها تقوم أساسًا على مبدأ سيادة الأمة..." كما يزعم بعضُ الأكاديميّين "أنَّ الديمقراطيةَ التي عرفها المجتمعُ اليونانِيُّ، وعلى الوجه الأخص مدينةُ أثينا، لا تُعَبِّرُ عن الديمقراطيةِ الحقيقيَّةِ بِصورتِها الْحالِيَّةِ. وقد يُرَادُ بهذهِ الصيغةِ أنَّ الاستحالاتِ الْمُتَتالِيَةَ التي تعرَّضَتْ لها الديمقراطيةُ عَبْرَ أحقابٍ زمنية جعلتها تكسِبُ النُّضْجَ إلى أن بلغتْ مستوى الكمالِ في عصرِنا." بينما اختلفت الآراءُ في تعريفِ الديمقراطيَّةِ وتقييمِها بين مدحٍ وذمٍّ، واختلفَ الْمُحَلِّلُونَ لهذهِ الفكرةِ بين مؤيّدينَ ومعارِضِين؛ فقال بعضُهم: "إنَّها انتشرتْ بالتَّدَرُّجِ كبديلٍ حَضارِيٍّ في مختلفِ أنحاءِ العالَمِ للأنظمةِ الديكتاتوريَّةِ." وقال الْبعضُ الآخرُ: إنَّها فِكرةُ الصراعِ التاريخِيِّ الْمُتَكَرِرِ بين "السادَةِ" وَ"الْعَبِيدِ". وجاءَ في نظريَّةِ فوكوياما: "أنَّ الديمقراطيَّةَ قد أثبتتْ في تجارُبَ مُتَكَرِّرَةٍ منذُ الثورةِ الفرنسيَّةِ وحتى وقتِنا هذا؛ أنَّها أفضلُ النُّظُمِ التي عَرَفَهَا الانسانُ أخلاَقِيًّا وسياسِيًّا واقتصادِيًّا!"

من اللاَّفتِ أنَّ المؤيّدين للفكر الديمقراطِيّ والْمُعْجَبِينَ بِهِ، ليس كُلُّهُمْ متحرِّرين من الدِّين أو منتسبين إلى الدياناتِ القديمةِ الْمُحَرَّفَةِ، بل من الغريبِ أنَّ فيهم مَنْ يُقِرُّ بانتمائِهِ إلى الإسلامِ، ويعتزُّ به، ولا يمتنعُ من وصفِ عَامَّةِ غيرِ المسلمين بِ"مِلَّةِ الْكُفْرِ"[1]. قد يكون إعجابُ هؤلاءِ بالديمقراطية ناشئًا من انبهارهم بكثرة عدد المؤيدين لها، غير أن الكثرة والأغلبية ليست دائما دليلاً على إثبات الحق وبيان وجه الصواب. تبرهن على هذه الحقيقة قوله تعالى: "قُلْ لاَ يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ. (المائدة/100).

ورغم الإعجابِ الذي يُبديه كثيرٌ من المنتسبين للإسلامِ في نظرتِهم إلى الديمقراطيَّةِ، فإنَّ عالمًا مسيحيًا (وهو الدكتور حنا عيسى، أستاذ القانون الدولي) يقول: "الديمقراطيةُ نظامٌ يُتِيحُ لِلشعبِ حُكْمَ نَفْسِهِ بِنَفْسِهِ، وهو قيمةٌ إنسانيَّةٌ عاليةٌ بِحَدِّ ذاتِها، إلاَّ أنَّ لها مَسَاوِئَ عديدةً كتأجيجِ الصراعاتِ الدينيَّةِ والعرقيَّةِ لِمَا تَفرِضُهُ الإتجاهاتُ المتضاربةُ بين فصائلِ الشعبِ، فتظهَرُ الفوارِقُ القوميَّةُ واللُّغَوِيَّةُ والدينيَّةُ خلالَ عمليةِ الدِّيمُقْرَطَةِ بالإنتقالِ من حُكْمٍ غيرِ دِيمُقْرَاطِيّ". ثم يُعَدِّدُ الدكتور

---

[1] وهي مقولةٌ للسَّلَفِ استنبطوها من كلامِ اللهِ الْمُقَدَّسِ كقولِهِ تعالى: " وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ" (الأنفال/73)، وقولِهِ تعالى: "وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلاَ النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ" (البقرة/120)، وقولِهِ تعالى: "وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً" (التوبة/36)...

حَنَّا ثمانيةَ عشر ضربًا من مساوي الديمقراطية تقوم حجةً على من يعتقد "أنَّ الديمقراطيَّةَ لا زالتْ أقلَّ أنظمةِ الْحُكْمِ سُوءا."[2]

يتَّضِحُ من كُلِّ هذه الآراءِ المتباينةِ أنَّ النظامَ الديمقراطِيَّ وإن كان موضِعَ إعجابِ كثيرين من أهلِ النظرِ والخبرة، إلاَّ أنَّ فريقًا آخر (رغم اختلافهم في الانتماء الدينيّ والعرقيّ لا يَقِلُّون عددًا من الْمُعْجَبِينَ، وقد يزيدون عليهم)، يَقِفُونَ من هذا النظامِ موقفًا سلبِيًّا. ذلك أن الْمُعْجَبِينَ بالديمقراطيَّةِ إنما حُجَّتُهم: أنَّ المواطنين يتمتَّعون بحرّيَّةِ التعبيرِ، والتظاهُرِ، والإضرابِ، وغيرِهَا من الممارساتِ التي تُمَكِّنُهُمْ من محاسَبَةِ المسؤولين على تصرُّفاتِهم وقراراتِهم في الحكم والإدارة. غيرَ أنَّ هذا الفريقَ المخالِفَ يحاول تكذيبَهُمْ بجملةِ ردودٍ وانتقاداتٍ، كما أفادَ الدكتور حَنَّا عيسى في حديثه عن مثالب الديموقراطية، منها: "أنَّ الفائزين في الإنتخاباتِ لا يملكون فرصةً كافيةً تُمَكِّنُهُمْ من ممارسةِ سياسةٍ حكيمةٍ، وتنفيذِ مشاريعَ نافعةٍ تُلَبِّي حاجةِ المجتمعِ، وتأتي بالنهوضِ والإزدهارِ، ذلك أن الفترة التي تَفْصِلُ بين كُلِّ حملتين للانتخاباتِ قَصِيرةٌ الْمَدَى جدًّا لا تسمحُ للحكومةِ الفائزةِ بالتركيز على معالجةِ القضايا. ومن هذه الأسباب أيضًا: ارتفاعُ تكلفةِ الإنتخاباتِ لإنتاجِ حكومةِ الأثرياءِ والتي تكون صورةً عن قلةٍ قليلةٍ من الناخبين. ذلك من أكبرِ حِيَلِ الديمقراطيَّةِ: أنَّها دائِمًا تتمثل في سُلطةِ أقليةٍ ثَرِيَّةٍ تتحكَّمُ في رقابِ اكثريَّةٍ لا طاقةَ لها في مواجهةِ هذهِ الأقليَّةِ؛ فيكون الرأيُ في ظاهرهِ لمجموعِ الشعب، أمَّا في حقيقتِهِ فهو رأيُ قلةٍ من الشعبِ تمكَّنتْ من السيطرةِ على الْحُكْمِ بأشكالٍ من الْحِيَلِ. ومن هذه الأسابِ: أنَّ الديمقراطيةَ تضعُ مقاليدَ الْحُكْمِ في أيدِي عامَّةِ الشعبِ وهي طبقةٌ فَوْضَوِيَّةٌ جاهِلَةٌ بأساليبِ الْحُكْمِ، وليس عندَهَا استعدادٌ طبيعِيٌّ له، وأنَّ مبدأَ المساواةِ لا محلَّ له مع وجودِ الفوارقِ الكبيرةِ بين الافرادِ بعضِهِمْ بعضًا من حيثُ الاستعدَادُ الذِّهْنِيُّ ودرجةُ التعليمِ والثقافةِ، ودرجةُ الاهتمامِ بالمسائِلِ العامَّةِ، والمعرفَةُ التخصُّصِيَّةُ بالنسبةِ إلى المشكلاتِ السياسيَّةِ... ومن هذه الأسابِ: أنَّ الديمقراطيَّةَ تؤدّي إلى النَّيلِ من الْحُرِّيَةِ الفرديَّةِ، وإلى الاستبدادِ البرلمانِيّ وتحكُّمِ الغالِبِيَّةِ البرلمانيَّةِ، وهو أشدُّ أنواعِ الاستبدادِ، لأنَّهُ معسولٌ، إذ يحمِلُ اسمَ السيادَةِ الشعبيَّةِ." وقد أصابَ الدكتور حنا عيسى بأبلغِ كلمةٍ من الصدقِ والأمانة حين قال: "الديمقراطيةُ خَطِرَةٌ لكونها تخلعُ طلاءً من الذهبِ على الأغلالِ التي تُقَيِّدُ بها الناسَ فتجعلُهُمْ أقلَّ ميلاً إلى التَّمَرُّدِ والثورَةِ على قيودِ النظامِ القائِمِ."

أما الديموقراطيةُ من وجُهَةِ نظرِ الإسلامِ؛ فإنَّها شريعةٌ جاهليةٌ قديمةٌ اختلقَهَا قُدَمَاءُ اليونان في العصر الهيلنستي، وربما كانوا في فترةٍ من الرُّسُلِ (الله تعالى أعلم). يتَّضِحُ في ضوءِ الْمُعْطَيَاتِ التاريخيَّةِ أنه لم تكن الأمورُ والأحوالُ مُعَقَّدَةً يومئذٍ بخلاف ما نحن عليه في هذا العصر، وكان حقُّ الإنتخابِ قاصرًا على الأحرارِ دون العبيد. فَسَهُلَ عليهم معالجةُ القضايا، وكانت الفرصةُ سانحةً لِجَرْيِ الإتصالِ بين الناخب والمنتَخَبِ فمهَّدتْ ظروفُ العصرِ للطرفين قدرًا كبيرًا من المساهمةِ والتعاون، حتى إذا ازدادتْ الكثافةُ السكانيَّةُ وتطوَّرَتْ الأمورُ خاصَّةً بعد ظهورِ المسيحيَّةِ وطُغيانِ الكنيسَةِ، فلم يَلْبَثْ

---

[2] المصدر: http://www.abouna.org/content/%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%88%D8%A6-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9

حتى انفجرتْ الثوراتُ على الطغيان الكهنوتيّ وعلى فسادِ الْقِسِّيسِينَ والرهبان، فاستوحتْ الشعوبُ الأوروبيةُ من الأفكارِ اليونانيَّةِ القديمةِ فَطَوَّرُوهَا إلى نظامٍ يَحْتَكِرُهُ الأقوياءُ في استغلالِ الضعفاءِ وقهرِهِمْ من خلالِ أحزابٍ سياسيَّةٍ، ومؤتمراتٍ واجتماعاتٍ ومناقشاتٍ، كُلُّهَا تزويرٌ وتدليسٌ وغشٌّ وَتَلَوُّنٌ واحتيالٌ وخداع...

ثمَّ إن هذا النظام لا حدودَ له في التطبيق، بل يختلف ويتلوَّنُ في كُلِّ بلدٍ بحسبِ ما يُضْفَى عليه من الجاذبية الْمُصْطَنَعَةِ فيتحوَّلُ في كثيرٍ من الدول إلى صورةٍ لا حقيقةَ لها، ومجردِ شعاراتٍ يُخْدَعُ بها الناسُ، وإنما الحاكمُ الفِعليُّ هي الطُّغْمَةُ الْمُتَغَلِّبَةُ بطريقِ الْخُدْعَةِ المتمثّلَةِ في الإنتخابات، والشعبُ مقهورٌ مغلوبٌ على أمرِهِ. ولا أدلَّ على ذلك من أنَّ هذه الديمقراطيَّةَ إذا أتت بما لا يهواه الْحُكَّامُ وطؤوها بأقدامهم، وتناسوا كُلَّ ما تعهَّدوه أيام الإنتخاباتِ من وعودٍ معسولة بألوانٍ من الكذب البواح. فإنَّ وقائعَ تزويرِ الانتخابات، وكبتَ الحرّيَّاتِ وتكميمَ أفواهِ مَنْ يتكلّمون بالحق: حقائقُ يعلمُها الجميعُ، لا تحتاج إلى أيِّ استدلال.

لذا يأبى الإسلامُ هذا الشكلَ من السياسةِ ويرغبُ عنه المؤمنون بالله واليوم الآخر لما فيه من ضروبِ الظُّلمِ الْمُوَشَّحِ بِزَخَارِفَ شيطانيَّةٍ تلتبسُ على الأغبياءِ العوامِّ، ولا شك في أن العوامَّ من كل مجتمعٍ جنود إبليسَ، وهو الذي يُقْنِعُهُمْ بما يَظْهَرُ من الحقِّ الذي يُرَادُ به الباطلُ. لا شكَّ في أنَّ الديمقراطيَّةَ شكلٌ من أشكالِ الكفر، وإنّها زندقَةٌ وخروجٌ على كتابِ اللهِ وسنة رسولِهِ، وإشراكٌ بالله. لماذا؟ لأنَّهُ حُكْمٌ بغيرِ ما أنزلَ اللهُ، واللهُ تعالى يقول: "وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ.[3] ويقول: "فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ.[4] ويقول عزَّ وجلَّ: "ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ.[5]

ثمَّ مَنْ يدَّعي أنَّ الشُّورَى الذي جاء به الإسلامُ هي الديمقراطيَّةُ بعينها. ويحاولُ تبريرَ ذلك بقوله: "إذا عرض أمرٌ ولم نجدْ نصًّا صريحًا من الكتاب والسنة يعالجه، فكيف نُحَدِّدُ موقِفَنَا منه بِحُكْمٍ فنطمئنَّ عليه؟" ثم يُجيب على سؤالِهِ بنفسِهِ: "هنا يجب أن يَصْدُرَ فيه حُكْمٌ بإجماعِ أهل الشورى، يكون بمنزلةِ الإستنباطِ من الكتاب والسنة. وهذا ما يجري في ما يسمى "مجلس الشعب" أو "البرلمان" في البلادِ الديمقراطية التي يحكمها المسلمون. إذن لاَ فرقَ بين الشورى في الإسلام وبين الديمقراطية."

---

[3] المائدة: **44**

[4] النساء: **65**

[5] الجاثة: **18**

إنَّ التوفيقَ بين الشورى في الإسلامِ وبين الديمقراطيةِ بمثلِ هذه الصيغةِ الواهيةِ وأشباهِهَا لا يمكن أنْ ينالَ القبولَ عندَ أهلِ الإختصاصِ في حقلِ العلومِ الإسلامِيَّةِ، كما لن تُمَثِّلَ تعبيرًا رصينًا عن العلاقةِ بينَ ذلكما المفهومين في ميزان العقل والمنطق السليم، وإنْ باتتْ تُصِرُّ جماعةٌ من النازعين إلى الثقافة الغربية على مَدِّهَا، منهم بخاصةٍ أنيس محمد صالح ومن على شاكلته. وقد جرت مناقشاتٌ حادةٌ ولا تزال حولَ ما إذا كانت الديمقراطيةُ عينَ الشورى في الإسلامِ أو لا صلة بينهما على الإطلاقِ.

إن الشورى في الإسلام يستمدُّ قُوَّتَهُ من النص القرآني "وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُم..."[6]، ومجيءُ النصِّ بصيغةِ الخبرِ يؤكد أنَّهُ فرضٌ حتميٌّ، وأنّ النصَّ مطلقٌ وليسَ مقيدًا بشورى الأنصار قبل إسلامهم، كما أنَّ نزولَ الآيةِ الكريمةِ في العهدِ الْمَكِّيِّ، –أي قبلَ قيامِ الدولةِ الإسلاميَّةِ– يدُلُّ على أنَّ الشورى أعمُّ وأشملُ من أنْ يكونَ مؤسسةً تابعةً لمفهومِ الدولةِ ومنحصرًا في إطارها المحدَّدِ. بل إنَّهُ يَشْمَلُ حياةَ المسلمين في جميع المجالات وفي كلِّ الظروفِ بأوسع مدلولِهِ حتى وإنْ لم تكن لهم دولةٌ.

أمَّا الديمقراطية فإنها نظام بشريٌّ إخْتَلَقَهُ جيلٌ من قُدَمَاءِ اليونان؛ يَجعلُ سلطةَ التشريعِ للشعبِ أو مَنْ ينوبُ عنه (كأعضاءِ الْبَرْلَمَانِ) فيكونُ الحكمُ فيه لغيرِ الله تعالى. وما أدلَّ على هذهِ الحقيقةِ من نصوصِ الدساتيرِ التي تعتمدُ عليها أنظمةُ مُعظمِ الدولِ في عصرِنا، ومنها الدولةُ التركيَّةُ. جاءَ في المادة الثانية من دستورها: "إنَّ الجمهوريةَ التركيَّةَ: جمهوريَّةٌ ديمقراطيَّةٌ عِلْمَانِيَّةٌ اجتماعيَّةٌ؛ تقومُ على سيادةِ القانونِ؛ في حدودِ مفاهيمِ السلم والتضامن الوطنِيِّ والعدالةِ، مع احترامِ حقوقِ الإنسانِ والولاءِ لِقَومِيَّةِ أتاتورك، وتقومُ على المبادءِ الأساسيَّةِ الواردةِ في الديباجةِ." هذا، وليس من القليلِ ما يَسمعُ كلُّ إنسانٍ في تركيا الْهُتَافَ الذي يُرَدِّدُهُ ملايينُ الناسِ بأصواتٍ عاليةٍ في الشوارعِ وعلى شاشاتِ التلفازِ، يقولون فيه: «**Hakimiyet milletindir**» أي الحُكْمُ (أو السلطةُ) للشعبِ. فلا شك في أن هذا أحدُ صُوَرِ الإشراكِ بالله في الطاعةِ والانقيادِ أو في التشريع. قال الله تعالى: "إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ.[7] وقال تعالى: فَالْحُكْمُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ.[8] وقال تعالى: أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ.[9] وقال تعالى:

---

[6] الشورى: **38**

[7] يوسف: **40**

[8] غافر: **12**

[9] التين: **8**

مَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَداً.[10] وقال تعالى: وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ.[11] وقال تعالى: وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ.[12] وقال تعالى: وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ.[13] وقال تعالى: أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ، وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْماً لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ.[14]

إنَّ البونَ الشاسعَ الذي يَحُولُ بين الشورى الإسلامِيّ وبين الديمقراطيةِ اليونانيَّةِ يظهرُ بوضوحٍ بالغٍ عندما نُقَارِنُ بين المفهومينِ من خلالِ بعضِ المزايا لِكُلٍّ منهما، وهذه نبذة منها:

* إنَّ العبرةَ (في النظام الديمقراطي) ليستْ بالإجماع، وإنما بالأكثريَّةِ، لذا تصدُرُ القوانينُ في هذا النظامِ وتُلزِمَ الشعبَ كُلَّهُ باتفاقِ الأغلبية، ولو كانت مخالِفَةً للفطرةِ، والدِّينِ، والعقل... ولا يخفى ما قد سبق تشريعُهُ في بعضِ الدولِ الديمقراطيةِ، ما يُعَدُّ خروجًا فاضحًا على الفطرةِ؛ كالإجهاض، وزواج المثليين، والفوائدِ الربويَّةِ، وإباحةِ الزنا، وشربِ الخمرِ، وما يُسمَّى بـ"القتلِ الرحيم Euthanasia"... لكنَّ الإسلامَ قد حرَّم هذه الأمورَ كلها وفقًا للفطرةِ وحفاظًا على كرامةِ الإنسانِ وحياتِهِ وتحقيقًا للعدالةِ والأمنِ وسلامةِ الفردِ والمجتمعِ.. كما لا يَصْدُرُ القرارُ في الشورى الإسلامِيّ إلاَّ بالإجماعِ وليس بالأكثريَّةِ.

* إنَّ الشورى تكون فيما ليس فيه حكمٌ شرعِيٌّ يستنِدُ الى نَصٍّ من قُرآنٍ أو سُنَّةٍ، (بشرطِ ألاَّ يكون أيُّ قرارٍ صادرٍ من مجلس الشورىَ مخالِفًا لنصٍّ من نصوصِ الكتابِ والسنّةِ.)[15] أمَّا الديمقراطِيَّةُ فهي من وضعِ البشرِ الذين لا يُقِرُّون أصلاً بهيمنة الله على الكونِ، بل يَعُدُّونَ الإيمانَ به تعالى أمرًا مفتوحًا للنقاشِ، لخروجهِ عن نطاقِ العقلِ البشرِيّ. لذلك لا عبرةَ بالكتابِ والسنةِ عندَهم. وبناءً عليه فإنَّ الأحكامَ والقوانينَ والقراراتِ (في الدولِ الديمقراطيةِ العلمانيَّةِ الصِّرْفةِ) تصدرُ باتفاقِ أغلبيةٍ تمتنعُ جماعةٌ مِنْ إفرادِها عن الإقرارِ جهرًا بحتميَّةِ حُكْمِ اللهِ، خوفًا على أنفسِهم ومصالحِهم، أو

---

[10] الكهف:**26**

[11] المائدة:**44**

[12] المائدة:**45**

[13] المائدة:**47**

[14] المائدة:**50**

[15] ذلك أن الشورى لها نطاق محدّدٌ، وهو أن أي مسألة (مهما كانت) إذا وُجِدَ فيها نصٌّ من الكتابِ أو السنةِ، فليست محلاً للشورى. وقد يُخطِئُ مَنْ يحمِلُ كلمةَ (أَمْرُهُمْ) على إطلاقِها في الآية الكريمة "وَأَمْرُهُمْ شُورَى.."، ويجعلها تشمل كل شئون المسلمين في جميع نواحي الحياةِ، غير أن ذلك ليس هو المرادُ من النص القرآنِيّ كما أجمع على هذه الحقيقة الراسخون في العلم بكتاب الله.

نفاقًا، وإنْ كان بعضُهم يُقِرُّهُ في ضميرِهِ سِرًّا، كما هو الحالُ في البرلمانِ التُّركِيِّ. وهذا يدلُّ دلالةً صريحةً على أنَّ الصِّدْقَ والأمانةَ لا محلَّ لهما في النظامِ الديمقراطِيِّ العِلْمانِيِّ على الإطلاقِ.

* الشورى في الإسلام نظامٌ يقومُ على أُسُسٍ ومَبَادئَ أخلاقيَّةٍ قطعيَّةٍ لا يجوز العدولُ عنها بوجهٍ من الوجوهِ. ومن أهمِّ هذه الأسُسِ: الصدقُ والأمانةُ والتوَقِّي عن الحرام، ومن خالف في شيءٍ من هذه الأسُسِ يُطرَدُ من مجلس الشورى ويُعاقبُ على فعله. أما الديمقراطية، فإنها خلطٌ بين الحلالِ والحرامِ والحقِّ والباطلِ والحَسَنِ والقبيحِ، وَعبثٌ بالمفاهيم؛ لا مانعَ فيها من قولِ الكذِبِ والزور والفريةِ والبهتانِ وكثيرٍ من المحرماتِ الْمُخِلَّةِ بالعِفَّةِ والمروءةِ؛ كالزنا، وشُربِ الخمر، وأكلِ الربا... وأبشعُ وأخطرُ من كلّ ذلك ما يُرْتَكَبُ مِنْ موبِقاتِ الإيمانِ كالاستهزاءِ بالقِيَمِ المقدسَةِ، وتحقيرِ الشريعةِ الإسلامية ووصفِها بقانون الغابةِ أثناءَ المناقشاتِ تحتِ ثقفِ البرلمان وعلى رؤوسِ الأشهادِ. أمَّا الدلائلُ على هذه الحقيقةِ فَأكثرُ مما يُعَدُّ ويُحصَى. على سبيل المثال؛ يجرى في البرلمان التُّرْكِيِّ بين الفينَةِ والأُخْرَى مُنَاقشاتٌ حادّةٌ بين أعضاءِ الحزبِ الحاكمِ والمعارضةِ مصحوبةً بِعِراكٍ وخِصامٍ ومُشَاتَمةٍ بكلماتٍ بذيئةٍ تَمُجُّهَا الأسماعُ ويَنْدَى لها الجبين، ويهاجمُ بعضُهم بعضًا وقد يلجئون إلى استعمالِ العنفِ بِالْمُلاكَمَةِ والضربِ... ولا يمنعهم كُلُّ ذلك من البقاءِ في المنصِبِ وممارسةِ السياسةِ، وتستمرُّ عضويَّتُهُمْ في مجلسِ الشعبِ مع دوام حصانتِهِمْ البرلمانية إلى أيَّامِ دورةِ الإنتخاباتِ القادمة. ومن الجدير بالإشارةِ؛ أنَّ أكثرَ أعضاءِ البرلمانِ التركِيِّ (مع هذا الخلطِ والعبثِ والانسلاخ من الإيمان والكرامةِ) يعتزُّون بِالْمُسْلُمَانِيَّةِ (اعتقادًا منهم أنَّها الإسلامُ، مع أنَّ الْمُسْلُمَانِيَّةَ لا تَمُتُّ بِصِلَةٍ إلى الإسلامِ، وإنما هي ديانةٌ مُسْتَحْدَثَةٌ وَثَنِيَّةٌ تافهةٌ من صُنْعِ مجوسِ الْفُرْسِ، أو مختزلةٌ من الإسلامِ بطريق التحريف والتشويه، كالنُّصَيْرِيَّةِ، والإسماعيلِيَّةِ، والدُّرْزِيَّةِ، والقاديانيَّةِ، والْبَهَائِيَّةِ،...)

إمّا الاعتقادُ: بِأنَّ الديمقراطيَّةَ نظامٌ فيهِ التسامُحُ والحرِّيَّةُ، من وُجهةِ نظرِ العامَّةَ وأرذالِ البشر؛ فَنَعَمْ، ولا شك في ذلك أنَّ الإنسانَ الذي يعيشُ في ظلِّ الديمقراطية هو حرٌّ في كثير من تصرفاته وأقواله كالتطاول على الله، والطعنِ في الأنبياءِ والرسالاتِ والمقدساتِ، حرٌّ في الإرتدادِ عن دينه في أي لحظةٍ، حُرٌّ في ممارساتٍ مخزيةٍ مخدشةٍ للحياءِ... كل ذلك بحجة "حرية الرأي"، مع أن هذه الفضائح تساهم في إفساد الفردِ والمجتمعِ، وتفتحُ أبوابَ الفوضى في الدين والسلوكِ والعاداتِ ثم تتطور فتُؤَدِّي إلى متاهاتٍ وأخطارٍ تُهَدِّدُ حياةَ الناسِ وقد تنجم عن سقوطِ الدولة وانقراضها.

بالرغم من هذه الحريات (!) التي يتمتَّع بها المواطنُ التُّرْكِيُّ، يُمْنَعُ منعًا باتًّا أنْ يتجرّأ أحدٌ على إهانةِ مصطفى كمال بأدنى كَلِمَةٍ، وإذا ثبتَ على أحدٍ أنه تطاوَلَ عليهِ فإنه يُدانُ ويُعاقَبُ بالسجن لمدَّةٍ لا تقلُّ عن ثلاثِ سنواتٍ وقد تُضَاعَفُ العقوبَةُ إلى خمسِ سنوات، بموجب المادة: **5816** من قانون العقوبات.

* يشترطُ في من يُنْتَخَبُ لِعُضْوِيَّةِ مجلسِ الشورى الإسلامِيّ، أن يكون على مستوى من العلمِ بالفقهِ، مثقّفًا مُهَذَّبًا واعِيًا؛ يمتازُ بمكارمِ الإخلاقِ والفضائلِ المعروفةِ في الإسلامِ، غيرَ مُتَّهَمٍ بِإِلْحَادٍ، أو فسقٍ، أو جريمةٍ، أو جناية... وأمَّا النظامُ الديمقراطِيُّ، فلا اعتبارَ فيه لبعضِ هذه الضوابِطِ، لذا ليس من القليلِ بين أعضاءِ المجالسِ النِّيَابِيَّةِ مَنْ يَتَلَبَّسُ بالفسقِ والإلحادِ والشركِ والزَّنْدَقَةِ وأنواعِ الفَوَاحِشِ...

يمكنُ تلخيصُ هذهِ المقارنةِ السريعة؛ أنَّ الغايةَ من الشورى الإسلامِيّ هيَ القضاءُ الكاملُ على جميع أشكالِ الظلمِ والاستبدادِ، وعلى الثُّنائيةِ غيرِ المتكافِئَةِ في العلاقات البشرية. وأمّا الغايَةُ في النظامِ الديمقراطِيّ (التُّركِيّ) فإنّما هيَ قسطٌ مِنَ الْحُرِّيَةِ يتصرَّفُ الفردُ في نطاقها المحدَّدِ بشروطٍ وأمورٍ، وهِيَ:

* أنْ يكتفِيَ بإختيارِ أحدِ الأحزابِ السياسِيَّةِ يومَ الإقتراعِ وهو في أغلبِ الإحوالِ يجهلُ مَنْ سوفَ ينوبُون عنه في الدفاعِ عن حقوقِهِ ومصالِحِهِ في مجلسِ الشعبِ طِوالَ سنوات؛ يجهل أحوالَهم وسلوكَهم وشخصيَّاتِهِمْ تمامًا أو يكاد. وَثَمَّ درعٌ رهيب (من البواباتِ ورجالِ الأمنِ)، يمنعُهُ عن الإتصالِ بِنُوَّابِهِ في المجلس الذين لا يُبالون ولا يعتدُّون به أبدًا. بعكسِ المرأِ المسلمِ في الدولةِ الإسلاميةِ الذي له حقُّ الإتِّصالِ بمن شاءَ من أعضاءِ مجلسِ الشورى وحتى بالخليفةِ نفسِهِ وبكلِّ سهولةٍ. يؤكدُّ على هذه الحقيقةِ جميعُ الوثائقِ التي نَقَلَتْ إلينا نماذجَ رائعةً من حياةِ الرسول صلى الله عليه وسلَّمَ وحياةِ الخلفاءِ الراشدين والصحابةِ عليهم الرضوان.

* للمواطنِ حريةُ إبداءِ الرأيِ شفاهًا وكتابةً؛ له أنْ يُعَبِّرَ عن أفكارِهِ ومشاعرِهِ ومشاهداته وخبراته، وقد لا يُعاقَبُ على دفاعهِ عن الشريعةِ الإسلامِيّةِ (كنتيجةٍ لما أُجْرِيَ بعضُ تعديلاتٍ على قانونِ العقوباتِ في السنين الأخيرةِ تحت ضغطِ الإتحادِ الأوروبِيّ!)، وقد يتجاهله القضاءُ إذا استنكرَ جوازَ زواجِ الأخِ من أختِهِ من الرضاعةِ (إذ هو مسموحٌ منذ قيام الجمهورية إلى هذه الساعةِ في ظل الديمقراطية النقشبنديَّةِ التركية!).. أمَّا إذا تجرَّأَ مواطنٌ على أن يقول (على سبيل المثال): "كان مصطفى كمال يُرَبِّتُ على رأسِ الحمارِ في مزرعتِهِ" فقد يدخُلُ تحت طائِلَةِ القانون، "لأنه يكون قد أهانَ بكرامةِ الزعيمِ الماجد!" وهو لا شك من أكبر أصنامِ الأُمَّةِ التركية، لايجوز لأحدٍ أن يتطاوَلَ عليه بأدنى سَلْبِيَّةٍ.

* المواطن التركِيُّ حُرٌّ في كثير من الأمور المعيشية؛ له أن يطوفَ في الشوارِعِ، ويقومَ برحلاتٍ إلى أيِّ مكانٍ من الوطن التركِيّ، وأن يزاوِلَ من الحِرَفِ والمِهَنِ ما شاءَ.. أمَّا إذا أبدعَ المواطنُ جهازًا يُسَهِّلُ شيئًا من سُبُلِ الحياةِ (وليس له مَنْ يَحْمِيهِ في البرلمان أو الوزارات)، فسرعان ما يتحرَّكُ مافيا الديمقراطِيَّةِ لِيُثَبِّطَهُ ويُعَرْقِلَهُ، أو يغتصبَ إبداعَهُ فَيَنْقُلَهُ إلى شركةٍ تستغلُّهُ وَتُنَمِّيهِ لِنَفْسِهَا! كذلك إذا أَلَّفَ كَاتِبٌ أو بَاحِثٌ كتابًا إهتمَّ فيه بشيءٍ من قضايا حقوقِ الإنسانِ، وعجز القضاءُ عن اختلاقِ ذريعةٍ لِيَحْكُمَ عليه بِعُقُوبَةٍ، لا يلبثُ حتى يقعُ فريسةً بين مخالبِ "الدولة العميقةِ" وهي شبكةٌ

خطيرةٌ في يدِ الحكوماتِ التُّركيَّةِ منذ قيام الجمهورية (عام **1923**م) إلى اليوم، يستخدمُهَا الحزبُ الحاكمُ لتوطيدِ سيطرتِهَا، فيستخدمُها في إزالةِ كُلِّ عقبةٍ تعترضُهُ وبدون أدنى رحمةٍ.[16]

* لا يعترفُ الإسلامُ بالطبقِيَّةِ ولا يسمحُ لظهورِ طبقاتٍ إجتماعِيَّةٍ أبدًا. أفرادُ الأمةِ كلُّهم سواسيةٌ، قال تعالى: "إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ.[17] وقال تعالى: "يَاأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ.[18] وقال النبي صلى الله عليه وسلم: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَلَا إِنَّ رَبَّكُمْ وَاحِدٌ وَإِنَّ أَبَاكُمْ وَاحِدٌ أَلَا لَا فَضْلَ لِعَرَبِيٍّ عَلَى أَعْجَمِيٍّ وَلَا لِعَجَمِيٍّ عَلَى عَرَبِيٍّ وَلَا لِأَحْمَرَ عَلَى أَسْوَدَ وَلَا أَسْوَدَ عَلَى أَحْمَرَ إِلَّا بِالتَّقْوَى"[19]

يتساوى أفرادُ الأُمَّةِ في القصاصِ والدِّياتِ، لا فضلَ فيها لشريفٍ على وضيعٍ، ولا كبيرٍ على صغيرٍ، ولا ذكرٍ على أنثى. وهم يدٌ على من سِوَاهُمْ. يعني: أنَّهُمْ مجتمِعون يدًا واحدة على غيرِهِمْ مِنْ أربابِ الْمِلَلِ والأديانِ، فلا يَسَعُ أحدًا منهم أنْ يتقاعس ويتخاذل عن نُصْرَةِ أخيهِ المسلم. والفردُ يُعَدُّ في المجتمع الإسلامِيِّ لَبِنَةً في كيان الأُمَّةِ، له حقوقٌ ومسؤليَّاتٌ على الأُمَّةِ، كما للأُمَّةِ حقوقٌ ومسؤولِيَّاتٌ عليه. لذا، لا يَسمحُ الإسلامُ بتهميشِهِ وإهمالِهِ، ذلك أنَّ الأُمَّةَ تستمِدُّ قُوَّتَهَا وعزتَهَا وكرامتَهَا من هذا التماسُكِ والتعاوُنِ بين الفردِ والجماعةِ. يبرهن على اهتمام الإسلام بالعدل والمساواة بين أفراد الأمة حادثةٌ وقعتْ في عهد عمر بن الخطاب رضِيَ اللَّهُ عنه، الذي نُقِشَ اسمُهُ في سجل التاريخ بحروفٍ ذهبيَّةٍ لاهتمامِهِ الشديدِ بإقامةِ العدلِ، وذلك مما يَتَبَنَّاهُ الإسلامُ ويأمرُ به: نعم، إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ

---

[16] هذه الشبكةُ، لها وجودٌ عادةً في كلِّ دولةٍ، فهي آليةٌ على غرار المنظمات السرِّيَّةِ، تتكون من عناصرَ مدرَّبِينَ على أعمالِ الجاسوسيَّةِ، وحياكة المؤامراتِ، وملاحقةِ المستهدَفِينَ، وتوريطهم في أعمالٍ إجرامِيَّةٍ على حين غفلةٍ منهم، لقمعهم وقتلهم. هذه الشبكةُ تتمتَّعُ بِحَصانَةٍ فولاذيةٍ تكفلها الحكومةُ. لذا، تَظَلُّ الجرائمُ والجناياتُ التي ترتكبها "الدولةُ العميقةُ" (على حسابِ الدولة القانونية!) تَظَلُّ مستورةً يستحيل الكشفُ عنها، ويجهلها المجتمعُ إلى حينِ تتهيَّئُ الفرصةُ لباحِثٍ جَريءٍ يُفشِيها، أو مُعْتَرِفٍ من أفرادِ الشبكةِ الذي قد حَلَّ رِبقَتَهَا من عنقِهِ لسببٍ مّا يتجرَّأُ على البوح بأسرارِهِ. و"الدولةُ العميقةُ (هذه الشبكة المشبوهة): "هي مجموعة من التحالفات وشبكات العلاقات الممتدة داخل جسد الوطن، والمبعثرةِ في مؤسسات الدولة أفقيًا ورأسيًا بدون شكل او تنظيم محدد وملموس، وهي تَشْمَلُ أعضاءَ البرلمانِ، وسياسيينَ، ورجالَ أعمالٍ ورجالَ أمنٍ، وفنانينَ وإعلاميِّين... وبتعريفٍ آخَرَ: هي شبكة مصالِحَ متشابِكَةٍ وَمُتَرَابِطَةٍ لا يَعْرِفُ افرادُهَا بعضَهم بعضًا، لكنَّهم يعملون لِهدفٍ مشترَكٍ، وهو الدفاع عن مصالِحِهِمْ وامتيازَاتِهِمْ خارجَ إطار القانون والمجتمع والدولة، بمعنى آخر دولةٌ داخلَ الدولةِ أوْ دولةٌ فوقَ الدولةِ."

[17] الحجرات: **10**

[18] لبحجرات: **13**

[19] مسند أحمد (**47/ 478**)
حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرِو بْنُ حَمْدَانَ، قَالَ: ثَنَا الْحَسَنُ بْنُ سُفْيَانَ، قَالَ: ثَنَا الْعَلَاءُ بْنُ سَلَمَةَ الْبَصْرِيُّ قَالَ: ثَنَا شَيْبَةُ أَبُو قِلَابَةَ الْقَيْسِيُّ، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ جَابِرٍ، رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: " خَطَبَنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَسَطَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَقَالَ: الحديث.

وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ، يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ.[20] إمَّا أن تتفوَّق المبادِئُ أو الأشخاصُ، فإذا تَفوَّقَتْ المبادئُ فالأُمَّةُ بخير.

ينقلُ لنا التاريخُ تلك الحادثةَ؛ أنَّ ملكَ الغساسنةِ جبلةَ بْنَ الأيهمِ أعلن عن إسلامِهِ فرحَّب به عمرُ أشدَّ الترحيبِ، فكان من أمرِ هذا الملكِ أنه في أثناءِ طوافِهِ حَوْلَ الكعبةِ، داس بَدَوِيٌّ من فزارةَ طَرَفَ رِدَاءِهِ فانخلعَ رداؤُه عن كَتِفِهِ، فالتفتَ إلى هذا البدوِيّ وضَرَبَهُ ضربةً هَشَمَتْ أنفَهُ، فشكا البدوِيُّ جبلةَ بْنَ الأيهمِ إلى عُمَرَ، فاستدعى عمرُ هذا الملكَ وقال له: أصحيحٌ ما ادَّعَى هذا الفزارِيُّ الجريحُ؟ فقال جبلةُ: لستُ ممن يُنْكِرُ شيئًا، أنا أدَّبْتُ الفتى، أدركتُ حَقِّي بِيَدِي، فقال عمرُ: أَرَضِيَ الفتى؟ لابد من إرضائِهِ، مازالَ ظِفْرُكَ عالقًا بدمائِهِ أو يهشمنَّ الآن أنفَكَ وتنالَ ما فعلَتْهُ كَفُّكَ. قال الملكُ: كيف ذاك يا أمير؟ هو سُوقَةٌ وأنا عَرْشٌ وتاجٌ، كيف ترضى أن يَخِرَّ النجمُ أرضًا؟ فقال عمر: نزواتُ الجاهليَّةِ ورياحُ الْعُنْجُهِيَّةِ، قد دفنَّاها، أقَمْنَا فوقَهَا صرحاً جديدًا فَتَسَاوَى الناسُ أحرارًا لدينا وعبيدًا. فقال جبلةُ: كان وهمًا مَّا جرى في خَلَدِي أنِّي عندك أقوى وأعَزُّ، أنا مرتَدٌّ إذا أكْرَهْتَنِي، فقال عمرُ: عنقُ المرتَدِّ بالسيف تُحَزُّ. عالَمٌ نَبْنِيهِ، كُلُّ صَدْعٍ فيه بِشَبَا السيف يُدَاوَى، وأعزُّ الناسِ بالعبد بالصعلوك تُسَاوَى. هذا هو الإسلام، دينُ العدلِ والمساواةِ والفضائل، كلُّ أفرادِ الأمة في الإسلامِ سواسيَّةٌ كأسنان المشط. وهذا يستوجبُ أنْ لا يكون للفرديَّةِ الْمُغَالِيَةِ مكانٌ في المنهج الإسلامِيّ؛ لأنَّ صلاحَهُ موقوفٌ على كونِهِ جزءاً من بناءِ الأمةِ. وهذا يسدُّ بابَ المنافسةِ السياسيَّةِ التي هي مبدأُ الفتنةِ والفسادِ والإرهابِ والقمعِ والقتالِ والإنهيارِ الخلقِيّ...

أمّا الديمقراطِيَّةُ فإنها نظامٌ يخلو تمامًا من الفضائل الإنسانِيَّةِ؛ فإنَّنا لا نجدُ لِمكارمِ الأخلاقِ من وجودٍ في أيِّ نظامٍ ديمقراطِيّ على مستوى العلَمِ، لا نجدُ أبدًا في أيِّ دولةٍ ديمقراطِيَّةٍ يُرَكِّزُ النظامُ على ترسيخِ الخصالِ الحميدةِ من الشكرِ، والصبرِ، والقناعةِ، والحلمِ، والحياءِ، والسخاءِ، والكرمِ، والمروؤةِ، والشجاعةِ، والغيرةِ، والمواساةِ، وتوقيرِ العالِمِ، واحترامِ ذِي الشيبِ، والتواضُعِ، والإخلاصِ، والصراحةِ، وطهارةِ النفسِ، ونظافةِ البدنِ، وحُسْنِ العِشْرَةِ، ولِينِ الجانبِ، وبشاشةِ الوجهِ، وكَظْمِ الغيظِ، ومُلازمةِ الهدوءِ والسكينةِ، واللَّطافَةِ عند الاستقبالِ والتوديعِ، ومراعاةِ النظامِ، والاتِّزَانِ في السلوكِ، والاعتدالِ في التعامُلِ، وإغاثَةِ الملهوفِ، ومساعدةِ المحتاجِ وأمثالِها... وإنّما الديمقراطيةُ نظامٌ دستورِيٌّ يَتَبَنَّى وضعَ تشريعاتٍ وقوانينَ بشريَّةٍ تُناسِبُ كُلَّ دولةٍ وتركيبَتَهَا الثقافيَّةَ والإجتماعيَّةَ، وهي مستمدَّةٌ من التجارُبِ والفلسفاتِ، تُعَانِي في صميمِها من انحلالٍ في المبادِئِ والفكر...

من أكبرَ عيوبِ الديمقراطية أنَّها تُفَضِّلُ مصلحةَ الفردِ على الجماعةِ تبعًا لمن يرسمُ هذه القوانين معتمِدًا على نزعاتِهِ السياسِيَّةِ والمصلحيَّةِ والأنانيَّةِ التي يستحيلُ أن تُثمِرَ عن آراءٍ إنسانيَّةٍ، ونصوصٍ يمكن تأسيسُ عدالةٍ اجتماعيةٍ بها، بأن لا تكون ثمَّ تبعيةٌ ولا ظلمٌ ولا استغلال...

---

[20] النحل: 90

أمّا الديمقراطيةُ التركيَّةُ، فإنها قد دفعتْ المجتمعَ إلى انقسامٍ طَائِفِيٍّ رهيبٍ، وانشقاقٍ مذهبِيٍّ خطيرٍ، وفرَّقَتْهُ إلى طبقاتٍ إجتماعيةٍ معاديةٍ، ومتناحرةٍ. يأتي على رأسِ أزمةِ الخلافاتِ المذهبية والطائفِيَّةِ في تركيا، الصراعُ التاريخِيُّ بين القطاعين السُّنِّيّ والعلويّ من جانبٍ، وبين الطغمة الحاكمة والأكرادِ من جانبٍ آخر. فقد انقسَمَ الشعبُ إلى جناحين رئيسين على الصعيدِ السياسِيّ منذ إعلانِ النظامِ التعدُّدِيّ وظهورِ الأحزابِ السياسيَّةِ بِدافعِ هذا الصراعِ الذي دامَ طِوالَ قرونٍ في العهد العثماني. قد تَبَنَّتْ الطائفةُ السنّيَّةُ الإتجاهَ اليمينيَّ في سلوكِها السياسِيّ بدافعِ الأفكارِ المتوافدةِ من الغربِ الذي تَرْبِطَ عادةً بين مصطلحِ اليمينيَّةِ (السياسِيَّةِ) وبين الدِّينِ. يؤكِّدُ على هذا الواقع: أنَّ الإعلامَ الغربِيَّ يُطْلِقُ بِكَثْرَةٍ عَبْرَ مقولاتِه صِفَةَ "اليَمِينِ الْمُتَدَيِّنِ" على الأحزابِ السياسيَّةِ ذاتِ التوجُّهِ الإسلامِيِّ في الدولِ العربيَّةِ.

وإلى جانبِ ذلك بدأ صراعٌ شديدٌ بين جماعتين من السَّنَّةِ (وهي أكثريَّةُ المجتمعِ التُّركِيّ)؛ فريقٌ منهما انحازوا إلى رجب طيب أردوغان (رئيسِ الجمهوريَّةِ الحالي)، والفريقُ الثاني بَايَعُوا رَجُلَ دينٍ اسْمُهُ فتح الله گولن، وتفانَوا في محبتِهِ، فجعلوا منه شِبهَ إلهٍ يعبدونه. انتظمَ هؤلاءِ فيما بينهم بأشكالٍ غريبةٍ من الحِيَلِ وفي غايةٍ من التلوُّنِ والسرِّيَّةِ طوالَ عقودٍ من الزمن، وتمكّنوا من التدرُّجِ إلى مناصبَ عاليةٍ وتبعْثروا عبر أجهزة الدولةِ، من القضاءِ والأمن والإستخبارات والقوات المسلحة... نفذوا إلى أدقِّ شرايين الدولة التركية، فحصلوا على كلِّ أسرارِهَا. ثم قامو بمحاولة إنقلابٍ عسكريٍّ للإطاحة بالرئيس أردوغان وحكومتِهِ ليلة 15 تموز 2016م. لكنهم فشلوا في محاولتهم.

كان المجتمعُ التركِيُّ أصلاً مُفَرَّقًا إلى فصائلَ وكُتَلٍ اجتماعيَّةٍ، وجماعاتٍ من الصوفِيَّةِ في العهد العثمانِيّ، بل ومنذ بداية تعرُّفِ الأتراكِ على الإسلامِ.. كانت هذه الكتَلُ والجماعاتُ مختلفةً في العقيدةِ والسلوك والإتجاهات السياسيّةِ. فلمَّا تغلَّبَ مصطفى كمال على المجتمعِ عام 1920م. فورَ سقوطِ الدولة العثمانية، وأعلنَ نظامَهُ باسم "الجمهورية التركية" عام 1923م، حاولَ أعوانُهُ بعد موتهِ القضاءَ على ما بَقِيَ من آثارِ الإسلامِ بإيجادِ مسمَّيَاتٍ غريبةٍ، واختلقوا عقائدَ سياسيَّةً تحت سِمَةِ "الأَتَاتُورْكِيَّة" لِيَمْلَؤُوا بِهَا الفراغَ الدِّينِيَّ، فأملوا هذه الفكرَةَ التي لم يتمكَّنُوا من إدراجِها إلى قائمةِ أيِّ دينٍ أو فلسفةٍ أو حتى أسطورةٍ؛ أملوها على المجتمع بِهُتَافَاتِ: "الجمهورية"، "الحرية"، "التقدُّمِيَّة"، "الوطنية" مع تكرارٍ متواصلٍ قرابة قرن... ثم غَلَّفُوا هذه المقولاتِ بالعلمانية"، ثم أضافوا إليها "الديمقراطية" عام 1945م. وهي بداية عهدِ التعدُّدِيَّةِ والحزبِيَّةِ في تركيا.

هكذا أدخلوا البلدَ والمجتمعَ في دوامةٍ خطيرةٍ منذ أوَّلِ خطوةٍ من قيامِ النظامِ الجمهورِيّ (إن جاز إطلاقُ هذه الصفةِ على تركيا!) غير أن "الديمقراطية التركيةَ" لم تتمكّنْ من سدِّ الفَجَوَاتِ التي كانت منذ القديم تفصلُ بين هذه الفِرَقِ والطوائفِ (على رأسِها السنة والعلوية والجماعاتُ الصوفِيَّةُ)، بل ازدادتْ الفجوةُ بينها عُمقًا سحيقًا وبُعْدًا شاسِعًا يومًا بعدَ يوم، منذ أيّامِ حكومة عدنان مندريس (ما بين 1950-1960م.) ثم اشتعلَت الأرضُ فجأةً ودون سابِقِ إنذارٍ

بمظاهر الفوضى والإنفلات الأمنيِّ، وَالْتَهَبَتْ الشوارعُ في الْمُدُنِ الكبيرةِ (في إسطنبول وإزمير، وأنقره وغيرها)، بقيامِ مظاهرات عارمةٍ واحتجاجاتٍ ضخمةٍ وإضطراباتٍ شلّتِ الحياةَ، وانتشرَتْ القلاقلُ فتحوَّلَتْ إلى صدامٍ وقتالٍ بين الفِرَقِ والأحزابِ اليمينيَّةِ واليساريَّةِ تارةً، وبين هذه الفِرَقِ وقوات الأمن تارةً أخرى. ثمَّ دخلتْ تركيا مرحلةً خَيَّمَ عليها الظلامُ السياسِيُّ بظهورِ عديدٍ من التنظيمات السرّيَةِ والإرهابِيَّةِ يأتي على رأسِها عصابةُ (بِ كَ كَ PKK)، و (دي هاش كا بي ج DHKPC)، و (إبدا ج İbda-C)، وأخيرًا عصابةُ فتح الله گولن Fethullah Gülen التي أُطلِقَ عليها أسماءٌ عديدةٌ منها: "الحشاشون الجدد"، و"الفتوشِيَّةُ"، و"الدولة الموازية"...

هذه الحقائقُ كلُّها تبرهن على الفشل الذريع الذي تعرضتْ له "الديمقراطيةُ التركيَّةُ"، والحكومةُ تعاني الآنَ من أزماتٍ معقَّدةٍ مع الإتحادِ الأوربِيِّ من جانبٍ، ومع الدول المجاورةِ (سوريا، والعراق، وإيران، وروسيا)، تحاولُ أن تُخفِيَ عجزَها في مواجهةِ التحدّياتِ الإجتماعية والإعلامية والسياسية والإقتصادية، والصراعِ مع الأحزابِ المعارِضةِ والتنظيمات الإرهابية في الداخل... تتخبَّطُ تركيا حالِيًّا في مستنقعِ هذه الديموقراطية وَأَمَامَهَا عقباتٌ رهيبةٌ تَسُدُّ طريقَها وتُنْبِئُ عن مستقبلٍ مظلمٍ وهي تتجاهلُ ما أحدق بها من مخاطِرَ أعدَّتْها ظروفُ الْعَوْلَمَةِ. هذا على رغم الدعاياتِ الرَّنَانَةِ التي تَبُثُّهَا "العصابَةُ الطيوشيَّةُ"، والإعلامُ الْمُشْتَرَى لتحريفِ الحقائقِ، وتشويهِ الواقعِ، وتزويرِ المشهدِ، ولكن هيهات النجاة ولات حين مناص!

